

## الدرس 4 من شرح مسائل الأحكام من بلوغ المرام

خالد المصلح

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. اللهم اغفر لنا ولشيخنا ولوالدينا للمسلمين قال المصنف رحمه الله وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل أحدكم - 00:00:00

في الماء الدائم وهو جنب آخرجه مسلم. وللبعض لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ولمسلم منه ولا بي داود ولا يغتسل فيه من الجنابة الحمد لله رب العالمين واصلي واسلم على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد - 00:00:20  
وعلى الله واصحابه اجمعين اما بعد فهذا الحديث حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه برواياته ما كان في مسلم وما للبعض  
وما لابي داود يتضمن جملة من المسائل تقدم بعضها. فتقدم من المسائل الاغتسال من عن الجنابة في الماء الدائم - 00:00:42  
وتقدم طهورية الماء المستعمل وكذلك انغماس الجنب او المحدث في الماء الدائم القليل والمسألة الرابعة ارتفاع الحدث بالانغماس  
فالماء الدائم القليل والمسألة الخامسة البول في الماء الدائم القليل الذي تغيره النجاسة - 00:01:06

في هذا الحديث دليل لما ذهب اليه جمahir اهل العلم من انه يحرم البول في الماء الدائم القليل الذي تغيره النجاسة هذا قول جمهور  
العلماء ووجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البول - 00:01:36

في الماء الدائم والعلة ان ذلك يفسده وهذا مذهب الجمهور المسألة التي تليها البول في الدائم في الماء الدائم القليل  
الذي لا تغيره النجاسة الذي لا تغيره النجاسة - 00:01:56

تنازع الاستدلال بهذا الحديث المختلفون في حكم البول في الماء الدائم القليل الذي لا تغيره النجاسة غالباً فاستدل بهذا الحديث لما  
ذهب اليه الحنفية والمالكية في قول من انه يحرم البول في الماء الراكد اذا كان قليلاً - 00:02:23  
ووجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البول في الماء الدائم والنهي يقتضي التحرير والمنع عند اكثرا الصالحين الثاني ان  
البول في الماء وينجسه ويختلف اطلاقه وافساده على النفس او الغير - 00:02:56

تعدي هذا على القول بأنه ينجسه فلو قيل انه لا ينجسه لانه نوقش هذا بانه لا ينجسه فلنقول انه لا ينجسه فان الماء قد يفسد لكرار  
البائيين يظن الماء انه تغير من قراره يعني تغير من اصله - 00:03:33

وعدم جريانه هذا ما يتصل وجه استدلالهم على تحريم البول في الماء القليل الذي لا تغيره النجاسة اما الذي تغيره النجاسة فقد  
تقدمن قليل اما القول الثاني او الفريق الثاني الذي استدلوا بهذا الحديث - 00:04:09

فاستدل بهذا الحديث لما ذهب اليه المالكية والشافعية والحنابلة من انه يكره البول في الماء الراكد او الدائم القليل او الكثير يعني  
الحكم الكراهة خلاف الحنفية وقول عند المالكية او رواية عند المالكية - 00:04:44  
انه يحرم ووجهه وجه القول بالكراءة ان النهي عن البول في الماء اما هو لان البول مظنة افساده لان البول في الماء مظنة افساده  
يعني يتوقع معه الافساد اذا كان قليلاً - 00:05:10

ويتوقع منه التقدير اذا كان كثيرا فالنهي لا لاجل الافساد اما لكونه مظنة الافساد او التكبير فتعاهد النقوص ومثل هذا لا يرقى الى  
التحريم اما هو على الكراهة فحملوا النهي على الادب - 00:05:35

والصيانة للماء عما يمكن ان يقدرها او ينجسه فقالوا هذا يحمل على الكراهة لا على التحرير والاقرب من هذين القولين هو القول  
الاول لان هذا من الاذى المسألة السادسة والسابعة - 00:06:08

السابعة البول في الماء الجاري استدل بهذا الحديث لما ذهب اليه المالكية والحنابلة من انه لا يكره البول في الماء الجاري لأن النص ورد في الماء الراكد والماء الجاري على - [00:06:44](#)

خلافه فمفهوم الحديث تخصيص النهي في الماء الجاري منطق الحديث النهي عن الماء الراكد ومفهومه الابن بالماء الجاري فهو من دلالة المفهوم وكذلك قال به الشافعية الا انهم قيدوا عدم الكراهة بما استبحر من الماء يعني كثرا حتى اصبح - [00:07:22](#) كالبحر المسألة السابعة او الثامنة المسألة الثامنة التغوط في الماء الراكد. الحديث ورد بايش؟ بالنهي عن البول فما حكم التغوط في هذا الحديث دليل بما ذهب اليه جمهور العلماء من ان كل ما قيل في البول - [00:07:52](#) في الماء الدائم من المسائل فهو في التغوط من باب اولى فهم في التغوط من باب اولى ووجه هذا ان الغائط اشد اذى من البول ومما يشهد لهذا انها الحنفية - [00:08:21](#)

والحنابلة ذهبوا الى تحريم التغوط في الماء الجاري في الماء الجاري وذلك لقبحه وشناعته وتخبيه فعلى القول بتحريم البول في الماء الراكد فالتحريم من باب اولى وهذا هو الصحيح المسألة التاسعة - [00:08:52](#) من المسائل الممنوعة في هذا الحديث اثر البول في الماء الدائم الان البحث في اثر البول ما الذي ينتج عن البول في الماء الدائم القليل - [00:09:30](#)

هذا الحديث تنازع الاستدلال به المختلفون في طهارة الماء الدائم القليل اذا تبول فيه فاستدل بهذا الحديث لما ذهب اليه الحنفية والشافعية والحنابلة من انه اذا كان الماء الدائم قليلا فانه ينجس - [00:09:51](#) بالبول فيه وتعرفون ظابط القليل مما تقدم الشافعية والحنابلة القليل فيه ما دون القلتين والكثير ما كان قلتين فاكثر واما الحنفية فالقليل عندهم ما لم يستبدل طيب وجه ذلك - [00:10:23](#)

اي وجه القول بالنجاسة فيما اذا تبول الانسان في ماء دائم قليل انه لو لم يكن البول مفسدا للماء ما كان للنهي يعني ان علة النهي هي ان البول في الماء القليل ينجسه - [00:10:48](#)

هذا الفريق الاول في من استدل بهذا الحديث على نجاسة الماء القليل واستدل بهذا الحديث ايضا لماذا ذهب اليه المالكية من انه اذا كان الماء الدائم القليل لم يتغير بالبول فانه لا ينجس - [00:11:21](#)

واضح يعني عكس استدلال اولئك اولئك استدلوا به على ايضاح نجاسة القليل وهؤلاء استدلوا بهذا الحديث على ان القليل اذا لم اذا لم تتغير احدى صفاتيه فانه لا ينجس - [00:11:48](#)

عرفنا وجه استدلال القوم الاولى وش استدلالهم ايضاح ان علة النهي هي تنجيسه ولو لم يكن كذلك لما كان للنهي معنى. طيب كيف استدل المالكية بالحديث على انه اذا لم تتغير احدى صفاتيه فانه - [00:12:03](#)

لا ينجس قالوا ان علة النهي عن البول ليست التنجيس انما هو سد الذريعة عن افساده لثلا لثلا يتواتي ذلك اي يتتعاقب وييتتابع البول فيفسد الماء فالعلة سد الذريعة وليس التنجيس سد الذريعة - [00:12:29](#)

عن التنجيس. الثاني قالوا لاجل الا يقدر فلا يشرب منه فانه جرت العادة بان النفوس تعاف الشرب مما بال فيه الشرب من ماء دائما بال فيه انسان - [00:12:58](#)

ولو لم ينجس ورجعوا الى قاعدهم في تنجيس الماء قالوا انه لا ينجس شيء من الماء الا بتغير احدى صفاتيه لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الماء طهور لا ينجس شيء - [00:13:26](#)

والراجح من هذين هو ما ذهب اليه المالكية المسألة العاشرة المسألة العاشرة اثر البول في الماء الكثير استدل بهذا الحديث لما ذهب اليه الحنابلة من انه اذا كان الماء كثيرا - [00:13:54](#)

بلغ قلتين لكن امكن نزحه امكن نزحه فانه ينجس بالبول والعذر على وجه الخصوص من بين سائر النجاسات القاعدة عند الحنابلة ان الماء اذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث في الحديث. فانا وقفت فيه نجاسة لا يحكم بنجاسته الا اذا غيرت - [00:14:28](#) احدى صفاتيه تمام استثنوا من هذه القاعدة البول والغائط وقيدوا الغائط بالعدرة المائعة لانها في الانتشار والتاثير على الماء كلب

كالبول فقالوا ان الانسان اذا تبول في ماء كثير لكن يمكن نزحه. نزحه يعني ان يؤخذ منه - 00:15:08

ما اصابه انتشر فيه البول فانه ينجرس ووجهه ان الحديث متناول للقليل والكثير قال صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولم يقيده بقليل ولا بكثير والثاني - 00:15:39

وشي الثاني في الاستدلال ان هذا الحديث مخصص لعموم اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبر فذاك عام في كل الانجاس بكل النجاسات وهذا حديث ابي هريرة لا احدكم بالماء الدائم خاص - 00:16:08

في نجاسة البول. طيب والغائط؟ قالوا اشد كما تقدم قبل قليل قال الغائط اشد هذه جملة المسائل المتبقية في هذا الحديث وبه تتم المسائل التي وقفت عليها مما استدل فيه الفقهاء - 00:16:33

بهذا الحديث برواياته حديث ابي هريرة لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب وحديث لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ولمسلم منه ولابي داود ولا يغتسل فيه من الجنابة - 00:17:00

نعم احسن الله اليكم. وعن رجل صحب النبي صلى الله عليه وسلم قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغتسل المرأة بفضل رجل او الرجل او الرجل بفضل المرأة وليغتفلا جميعا. اخرجه ابو داود والنسائي واسناده صحيح - 00:17:23

هذا الحديث لم يذكر المؤلف رحمة الله صحابيه وذلك لكون الراوي التابعي لم يعين الصحابي انما قال عن رجل صحب النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلف في تسميته وهذا بحث يتعلق بالرواية - 00:17:44

هذا الحديث اخرجه ابو داود والنسائي قال المصنف واسناده صحيح وفيه خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان تغتسل المرأة بفضل الرجل والمرأة هي البالغة بفضل الرجل اي بما ابقي الرجل - 00:18:05

من ظهوره والرجل هنا هو البالغ او الرجل بفضل المرأة عكس نهى الرجل ان يغتسل بما ابنته المرأة من ظهورها قال وليغترفا جميعا اي ليشتراكا في استعماله هذا معنى قوله وليغترف جميعا - 00:18:33

يستدل بهذا الحديث في عدة مسائل المسألة الاولى طهارة الرجل بفضل ظهوره بفضل ظهوره خلت به امرأة استدل بهذا الحديث لما ذهب اليه الجنابة من انه لا تصح طهارة الرجل - 00:19:03

بماء قليل خلت به امرأة طهارة كاملة يدل في هذا الحديث على انه لا تصح طهارة الرجل بماء قليل خلت به امرأة طهارة كاملة وهذا خلافا لما عليه جماهير العلماء - 00:19:30

فهو من مفردات مذهب الامام احمد ووجهه وجه الاستدلال بهذا الحديث نهي النبي صلى الله عليه وسلم نهى الرجل ان يغتسل بفضل المرأة والاصل في النهي انه يقتضي الفساد فاذا تظهر - 00:20:03

بفضل وضوء المرأة فقد فعل عبادة على وجه منهي عنه فلا تكون صحيحة لأن الاصل في في النهي الفساد وهذا يشمل الغسل وكذلك الوضوء نوقش هذا الاستدلال بان الحديث ضعيف - 00:20:31

فكل ما ورد من الاثر في كراهة او في النهي عن ذلك مضطربة لا تقوم بها حجة وهذا خلاف ما ذكره المؤلف رحمة الله من ان اسناده صحيح فاكثرا العلماء على ظعف هذا الحديث - 00:21:04

ثانيا ان الآثار الصحيحة تدل على خلافه من ذلك ما سيأتي في الحديث التالي من ان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل بفضل ميمونة وقال ان الماء لا يجلب. وفي رواية الماء ليس - 00:21:28

على عليه جنابة وكذلك حديث ابن عمر ان الرجال والنساء في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتوضأون جميعا المهم ان آثار عدة على خلاف ما دلت عليه هذه الاحاديث - 00:21:59

فعلى القول بصحبة هذا الحديث يحمل ما ورد من النهي عن الكراهة لا على التحرير وبهذا قال بعض اهل العلم ان النهي للكراهة وليس للتحرير وهو رواية في مذهب احمد - 00:22:24

احمد المسألة الثانية طهارة المرأة بفضل ظهور طهور خلا به رجل طهارة المرأة بفضل ظهور طهور خلا به رجل يعني بحقيقة ما تطهر به رجل هذا معناه بفضل ظهور خلا به رجل - 00:22:52

استدل بهذا الحديث لما ذهب اليه الحنابلة في وجهه في قوله ولا رواية انما في وجهه من انه لا تصح طهارة المرأة بماء قليل  
خلا به رجل لطهارة كاملة - [00:23:27](#)

ووجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى المرأة ان تغتسل بفضل الرجل قال وليرتفوا جميعاً نوقيش هذا الاستدلال لأن الحديث  
ضعيف كما تقدم ونوقش ايضاً بان هذا وجه لا يصح - [00:23:52](#)

في مذهب احمد اصلاً انه مخالف للجماع فلما يلتفت اليه ولا يعرج عليه. حيث حكم الاجماع على جواز تطهر المرأة بفضل طهور خلا  
به رجل لطهارة كاملة اذ لم يقل احد بظاهر هذا الحديث - [00:24:21](#)

واذا كان كذلك فمحال ان يثبت وتعمل الامة كلها بخلافه فان الامة اذا تركت العمل بالحديث بحديث فانه من دلائل عدم ثبوته او ان  
نمة ما ينسخه او انه ليس على وجهه - [00:24:49](#)

فاجابوا عن هذا بهذين وهو ايضاً مما نوقش به قول الحنابلة الاول قيل لهم ان طرد القول ان ثبت ما دل عليه الحديث من ايش من  
نهي المرأة عن التطهر بفضل الرجل - [00:25:13](#)

وهذا لا يقىء به واضح؟ فيزيد هذا الوجه الى ما تقدم من من اوجه المناقضة على الاستدلال السابق من المسائل هذه الثالثة اغتسال  
اغتسال الرجل والمرأة جميعاً وهذا ما ذهب اليه جماهير العلماء - [00:25:36](#)

ففي هذا الحديث دليل لما ذهب اليه عامة اهل العلم من جواز اغتسال الرجل والمرأة جميعاً وهذه المسألة ذكرتها تبعاً والى محلها باب  
الفصل ونحن قد اشرطنا انه ما نذكر مسائل الا ما يتعلق بالباب الذي - [00:26:19](#)  
اورد الحديث من اجله. هذى مما يتعلق بالفصل وسيأتي ان شاء الله في محله طيب - [00:26:36](#)